

إيران - إسرائيل - مقترن وقف إطلاق النار

تتطلب التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، التي تميز بالعنف والمعاناة في غزة وإيران والأراضي الفلسطينية المحتلة، اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة السلام وإرساء العدالة. يقدم هذا المقال مقترناً لوقف إطلاق النار تم صياغته بحسن نية، مستندًا إلى المفاهيم القانونية الشيعية: **الضرورة، نية الخير، والأمانة**، لصياغة شروط تهدف إلى عكس نوايا إيران لتهيئة التصعيد. يجب أن تستهل هذا المقترن بتوضيحات مهمة لضمان الوضوح والشفافية:

1. لست تابعاً أو مخولاً بالتصريف نيابة عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. أعلنت إيران علّا أنها لا تسعى لإجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل في الوقت الحالي.
3. بداعي الضرورة، ومسترشداً بالمبادئ القانونية الشيعية المذكورة، أقدم هذا المقترن لوقف إطلاق النار كجهد بحسن نية لاقتراح شروط تتماشى مع الأهداف المعلنة لإيران والسعى الأوسع للسلام والعدالة في المنطقة.

يوضح هذا المقال مقترناً لوقف إطلاق النار، مع تفصيل شروط محددة تعالج الأسباب الجذرية للصراع، وتعزز المسائلة، وتمهد الطريق لحل عادل.

مقترن وقف إطلاق النار

يُقترح الشروط التالية لتحقيق وقف فوري للأعمال العدائية وإنشاء إطار للسلام الدائم:

1. **وقف الهجمات على إيران:** يجب على إسرائيل أن توافق فوراً جميع العمليات العسكرية، بما في ذلك الضربات الجوية، والهجمات السيبرانية، والعمليات السرية التي تستهدف الأراضي الإيرانية أو البنية التحتية أو الأفراد. هذا شرط أساسي لتهيئة التصعيد، حيث إن استمرار العدوان يقوض إمكانية الحوار ويغذى عدم الاستقرار في المنطقة.
2. **وقف الهجمات على غزة:** يجب على إسرائيل أن توافق جميع العمليات العسكرية في غزة، بما في ذلك الضربات الجوية، والتوجهات البرية، والمحاصرة الذي يفاقم الأزمة الإنسانية. إن وقف العنف في غزة أمر بالغ الأهمية لتخفيض معاناة المدنيين وخلق ظروف للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار.
3. **نزع السلاح النووي والحد من انتشار الأسلحة:** يجب على إسرائيل التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) والتزام بنزع السلاح النووي تحت إشراف دولي. الشفافية بشأن القدرات النووية الإسرائيلية ضرورية لبناء الثقة وتقليل مخاطر سباق التسلح الإقليمي الذي يهدد الأمن العالمي.
4. **قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية:** يجب على إسرائيل أن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي وتقبل سلطة واختصاص المحكمة الجنائية الدولية (ICC). هذه الخطوة ضرورية لضمان المسائلة عن الجرائم الحربية المزعومة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، مما يعزز ثقافة العدالة ويردع الفظائع المستقبلية.
5. **الالتزام الكامل بقرارات الأمم المتحدة وأوامر محكمة العدل الدولية:** يجب على إسرائيل الالتزام بجميع قرارات الأمم المتحدة وأوامر محكمة العدل الدولية ذات الصلة، خاصة تلك المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة. يشمل ذلك

الإجراءات التالية:

1. **رفع الفوري لحصار غزة:** يجب على إسرائيل رفع الحصار عن غزة والسماح بالوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء ومواد إعادة الإعمار. الحصار المستمر تسبب في معاناة هائلة ويجب إنهاؤه لمعالجة الكارثة الإنسانية.
2. **وقف وإخلاء المستوطنات غير القانونية:** يجب على إسرائيل وقف جميع أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإخلاء المستوطنات غير القانونية. هذه المستوطنات تنتهك القانون الدولي وتعيق إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.
3. **الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة:** يجب على إسرائيل سحب قواتها ووجودها الإداري من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، لاحترام تقرير المصير والسيادة الفلسطينية.
4. **منع ومعاقبة الإبادة الجماعية:** يجب على إسرائيل اتخاذ تدابير ملموسة لمنع ومعاقبة التحرير على الإبادة الجماعية وأعمال الإبادة الجماعية، كما يعرفها القانون الدولي. يشمل ذلك معالجة الخطاب التحريري وضمان مساءلة مرتكبي العنف.
5. **إلغاء ضم القدس:** يجب على إسرائيل إلغاء ضم القدس وتسميتها عاصمتها، مع الاعتراف بالوضع الخاص للقدس ككوربوس سيباراتوم بموجب القانون الدولي. هذه الخطوة حيوية لحفظ الأهمية الدينية والثقافية الفريدة للقدس وتسهيل التوصل إلى حل تفاوضي لوضعها النهائي.

الأساس المنطقي والسياق

يستند هذا المقترن إلى مبادئ الضرورة، نية الخير، والأمانة، التي توجه الأفعال المتتخذة بداعي الضرورة، بنوايا حسنة، وبروح الثقة. يؤكّد استحضار هذه المفاهيم القانونية الشيعية على الواجب الأخلاقي لاقتراح مسار نحو السلام، حتى في غياب التفوّيض الرسمي من إيران. من خلال معالجة أفعال إسرائيل ضد إيران وغزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، يسعى المقترن إلى معالجة العوامل المترابطة التي تدفع الصراع في المنطقة.

يعكس المطلب بتوقّع إسرائيل على معاهد عدم انتشار الأسلحة النووية والسعى لنزع السلاح النووي القلق الإيراني طويلاً الأمد بشأن التوازنات الأمنية الإقليمية. وبالمثل، فإن الدعوة إلى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية والالتزام بقرارات الأمم المتحدة تهدف إلى إرساء المساءلة ودعم القانون الدولي، وهو ما أكدت عليه إيران مراراً كأساس لحل النزاعات. يتماشى التركيز المحدد على غزة والأراضي المحتلة مع دعوة إيران لحقوق الفلسطينيين وإدانتها لسياسات إسرائيل في هذه المناطق.

التحديات والاعتبارات

على الرغم من أن هذا المقترن يُقدم بحسن نية، إلا أن تنفيذه يواجه عقبات كبيرة. إن رفض إيران الانخراط في محادثات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل يعقد عملية التفاوض، مما يتطلب وساطة طرف ثالث من قبل جهات دولية محايضة. كما أن التردد التاريخي لإسرائيل في الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، أو التوقيع على معاهد عدم انتشار الأسلحة النووية، أو قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يبرز الحاجة إلى ضغط دولي قوي لفرض هذه الشروط. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب القضية الحساسة لوضع القدس دبلوماسية حذرة لتحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة مع احترام وضعها الدولي.

على الرغم من هذه التحديات، يمثل المقترح إطاراً شاملاً لتهيئة التصعيد والعدالة. وهو يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لتخفيف المعاناة الإنسانية، والتزامات طويلة الأمد لدعم القانون الدولي، وتغييرات هيكلية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

الخاتمة

بروح الضرورة، نية الخير، والأمانة، يقدم هذا المقترح لوقف إطلاق النار مساراً للسلام من خلال معالجة القضايا الأساسية التي تغذي العنف بين إسرائيل وإيران وفلسطين. من خلال المطالبة بانهاء الهجمات على إيران وغزة، ونزع السلاح النووي، ومساءلة المحكمة الجنائية الدولية، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة، يسعى المقترح إلى خلق ظروف لحل عادل و دائم. بينما لست تابعاً أو مخولاً من قبل إيران، فإن هذا الجهد يعكس محاولة بحسن نية لصياغة شروط تتماشى مع نوايا إيران والسعى الأوسع للسلام. يجب على المجتمع الدولي الآن أن يتصرف بشكل عاجل لتسهيل الحوار، وفرض المساءلة، وضمان انتصار مبادئ العدالة والإنسانية في الشرق الأوسط.